الأمم المتحدة
A/HRC/60/44
الجمعية العامة
Distr.: General
23 July 2025
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الستون
8 أيلول/سبتمبر – 3 تشرين الأول/أكتوبر 2025
البندان 2 و3 من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

حلقة عمل للخبراء بشأن دور الأسرة والنُهج والسياسات والبرامج ذات المنحى الأُسري في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وفي التنمية المستدامة

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان*

موجز

عقد مجلس حقوق الإنسان، في 28 و29 أيار/مايو 2025، عملاً بقراره 17/54، حلقة عمل للخبراء بشأن دور الأسرة والنهج والسياسات والبرامج ذات المنحى الأُسري في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وفي التنمية المستدامة، وذلك بهدف تسليط الضوء على الممارسات الفضلى المستمدة من مختلف المناطق.

ويغطي هذا التقرير الجلسات الأربع لحلقة العمل التي ركزت على ما يلي: كفالة تمتع أفراد الأسرة تمتعاً كاملاً بحقوق الإنسان، بما يشمل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛ وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع، بما يشمل النماء والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وضمان التمتع بالحقوق الثقافية؛ وتمكين الآباء والأمهات ومقدمي الرعاية من الحصول على فرص العمل وعلى العمل اللائق، وحماية حقوق المحتاجين إلى الرعاية والدعم؛ وإنهاء الفقر والقضاء على الجوع، وكفالة أن يعيش جميع الناس من جميع الأعمار أصحّاء والمساعدة على ما فيه خيرهم.

* اتُّفق على نشر هذه الوثيقة بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن إرادة الجهة التي قدمتها.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- عقد مجلس حقوق الإنسان، في 28 و29 أيار/مايو 2025، عملاً بقراره 17/54، حلقة عمل للخبراء بشأن دور الأسرة والنهج والسياسات والبرامج ذات المنحى الأُسري في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وفي التنمية المستدامة، وذلك بهدف تسليط الضوء على الممارسات الفضلى المستمدة من مختلف المناطق.

2- وقُسمت حلقة عمل الخبراء إلى أربع جلسات. وركزت الجلسة الأولى على مناقشة موضوع كفالة تمتع أفراد الأسرة تمتعاً كاملاً بحقوق الإنسان، بما يشمل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وكان الخبراء المشاركون فيها: رندا فارس، مستشارة وزيرة التضامن الاجتماعي المسؤولة عن شؤون الأسرة والمرأة والطفل والصحة والتنمية في مصر؛ وسماح حديد، المديرة التنفيذية العالمية لمنظمة الرؤية العالمية للمساواة؛ وميشيل أنغلاد، مدير مكتب الدعوة التابع للمنظمة الدولية لإنقاذ الطفولة وممثله لدى الأمم المتحدة؛ وريم السالم، المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة والفتاة وأسبابه وعواقبه.

3- وأما الجلسة الثانية، فركزت على مناقشة موضوع تعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع، بما يشمل النماء والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وضمان التمتع بالحقوق الثقافية. وكان الخبراء المشاركون فيها: ميكيكو أوتاني، رئيسة شبكة حقوق الطفل (والرئيسة السابقة للجنة حقوق الطفل)؛ وهيا زيدان، مستشارة الأمين العام لمجلس شؤون الأسرة في المملكة العربية السعودية؛ وكاترين إلينا فينيكا، سفيرة المساواة بين الجنسين في وزارة الخارجية في فنلندا؛ ومارك ويست، أخصائي التربية في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ وويلتون ليتلتشايلد، الرئيس الدولي للمعاهدات رقم 6 و7 و8 في المنظمة الدولية لتنمية الموارد المحلية.

4- وأما الجلسة الثالثة، فركزت على مناقشة موضوع تمكين الآباء والأمهات ومقدمي الرعاية من الحصول على فرص العمل والعمل اللائق، وحماية حقوق المحتاجين إلى الرعاية والدعم. وكان الخبراء المشاركون فيها: لورا أداتي، أخصائية حماية الأمومة والعمل والأسرة في منظمة العمل الدولية؛ وشريفة العمادي، المديرة التنفيذية لمعهد الدوحة للأسرة في قطر؛ وناتاليا مورينو سالامانكا، مديرة الرعاية في وزارة المساواة والإنصاف في كولومبيا؛ وهبة هجرس، المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وكلوي لويس، نائبة مدير الأبحاث في مركز إيكيموندو لأشكال الذكورة والعدالة الاجتماعية.

5- وأما الجلسة الرابعة، فركزت على مناقشة موضوع إنهاء الفقر والقضاء على الجوع، وكفالة أن يعيش جميع الناس من جميع الأعمار أصحّاء والمساعدة على ما فيه خيرهم. وكان الخبراء المشاركون فيها: باميلا ديل، المستشارة الإقليمية للسياسات الاجتماعية والتحليل الاقتصادي في المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لأوروبا وآسيا الوسطى؛ وأصلان أباشيدزه، عضو اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وشي سين، عضو الجمعية الصينية لأبحاث الزواج والأسرة؛ وبياتريس ميراندا – غالارزا، المقررة الخاصة المعنية بالقضاء على التمييز ضد الأشخاص المصابين بالجذام (داء هانسن) وأفراد أسرهم؛ وماريا مرسيدس روسي، الممثلة الرئيسية لدى الأمم المتحدة لرابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين؛ وريتا كريسبو فرنانديز، منسقة حقوق الإنسان في الشبكة الأوروبية للعيش المستقل.

ثانياً- الافتتاح

6- ذكر رئيس فرع سيادة القانون والمساواة وعدم التمييز التابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية)، في بيانه الافتتاحي، أن القانون الدولي لحقوق الإنسان اعترف منذ عهد بعيد

بأن الأسرة هي الوحدة الطبيعية والأساسية للمجتمع. وتساهم السياسات والبرامج الفعالة ذات المنحى الأُسري في الحد من الفقر، وتعزيز المساواة بين الجنسين، والاستثمار في رأس المال البشري. وينبغي أن تكون جميع الأسر أماكن يتمتع فيها جميع أفراد الأسرة، بلا تمييز، بحقوق الإنسان الواجبة لهم.

7- وينبغي أن يتمتع كل فرد من أفراد الأسرة، نساءً وأطفالاً وأشخاصاً ذوي إعاقة وأفراد مجتمع الميم، تمتعاً كاملاً بحقوق الإنسان الواجبة لهم في المنزل، بلا تمييز. وعلاوة على ذلك، ينبغي احترام الكرامة والاستقلال الذاتي في الأسرة. فعلى سبيل المثال، ينبغي الاعتراف بالأطفال كأصحاب حقوق بشكل مستقل عن والديهم، كما ينبغي دعم الأشخاص ذوي الإعاقة في التحكم في حياتهم واحترام قدرة كبار السن على التصرف بحرية وكرامتهم في كنف الأسرة. وعلاوة على ذلك، ينبغي دعم جميع الأشخاص في كسب العيش الكريم لهم ولأسرهم وتمكينهم من دعم تمتع أفراد أسرهم تمتعاً كاملاً بحقوق الإنسان من خلال ضمان حق كل فرد في مستوى معيشي لائق، وإعادة توزيع مسؤوليات الرعاية والدعم غير المدفوعة الأجر في المجتمع، والقضاء على التمييز ضد الأسر وأفرادها على أساس وضعهم. وأخيراً، يجب أن تكون الأسرة مكاناً آمناً وخالياً من العنف والإساءة والإهمال والاستغلال، بما في ذلك زواج الأطفال والزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والعنف الأسري.

8- وفي هذا الصدد، يقع على عاتق الدول التزام بجعل الأسرة مكاناً آمناً، في الممارسة العملية، من خلال ما يلي: (أ) منع العنف والإيذاء والاستغلال في السياقات الأسرية وضمان حماية الضحايا والناجين؛ (ب) إلغاء القوانين التمييزية؛ (ج) دعم الأسر لكي تعيش حياة كريمة من خلال توفير الحماية الاجتماعية والخدمات العامة الجيدة والعمل اللائق، بسبل منها، مثلاً، إصلاح القوانين التمييزية؛ (د) تيسير لم شمل المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين بأسرهم، ومنع فصل أفراد الأسرة رغماً عنهم.

ثالثاً- الجلسة الأولى: كفالة تمتع أفراد الأسرة تمتعاً كاملاً بحقوق الإنسان، بما يشمل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات

9- أجمع الخبراء على أن الأسرة تؤدي دوراً رئيسياً في حماية وتعزيز حقوق الإنسان لأفرادها من الطفولة إلى الشيخوخة. فالأسرة مكان تتشكل فيه القيم، مثل الكرامة والمساواة والتضامن وحقوق الإنسان والتجارب ذات الصلة، وتُتوارث، وينبغي أن توفر الحماية والدعم الأساسيين لأفرادها.

10- ولكي تؤدي الأسرة هذا الدور، أكد جميع الخبراء على وجوب احترام وحماية تساوي كل فرد من أفراد الأسرة في الحقوق، ولا سيما تساوي النساء والفتيات في الحقوق مع غيرهن. وأُشير إلى أنه يجب على الدول أن تتصدى للعقبات التي تمنع الأسر من الاستفادة من إمكاناتها كاملة، مثل أوجه عدم المساواة الهيكلية والتمييز والأعراف الضارة، كما يجب عليها أن تنشئ آليات فعالة للحماية والمساعدة تكون في متناول النساء والأطفال المعرضين للخطر.

11- وشدد الخبراء على أهمية دور الدول في إصلاح القوانين، بما فيها قوانين الأسرة، بما يكفل احترام حقوق كل فرد في الأسرة والمجتمع، بمن في ذلك النساء والفتيات والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة. وأُشير إلى أن تمكين النساء والفتيات واحترام الأطر الدينية والثقافية أمران لا يتعارض أحدهما مع الآخر وإلى ضرورة زيادة الترويج للتفسيرات الدينية التي تحترم حقوق النساء والفتيات. وفيما يتعلق بالأطفال، أُشير إلى أهمية منع فصلهم بلا داع عن أسرهم وتعزيز الرعاية الأُسرية البديلة.

12- وتناول الخبراء مسألة ضرورة دعم الأسر. فعلى سبيل المثال، يمكن تقديم الدعم لبناء قدرات أفراد الأسرة، والتحرر من القوالب النمطية، وتعزيز الاحترام ونبذ العنف، وتحسين المعرفة القانونية. وأشار

بعض الخبراء إلى أهمية إشراك الرجال والفتيان في تغيير الأعراف الاجتماعية، بما في ذلك فيما يتصل بتقديم الرعاية. ومن الأمثلة التي ذُكرت في هذا الصدد، برنامج تثقيف قبل الزواج يشمل المساواة بين الجنسين في الزواج، ومهارات تسوية الخلافات، وسبل تهيئة بيئة إيجابية وآمنة للأطفال.

13- وفيما يتعلق بالأطفال ودور والديهم، أُشير إلى ضرورة ألا يُنظر إلى حقوق الطفل ودعم الأسرة كأمرين متعارضين لأنهما مترابطان. وشُدد على ضرورة الاعتراف بالأطفال كأفراد وأصحاب حقوق كاملة في البُنى الأسرية، وأن لكل طفل الحق في أن يُستمع إليه وأن يحصل على الحماية والدعم، بصرف النظر عن شكل أسرته أو وضع مقدم الرعاية. وحذر أحد الخبراء من الاتجاه المتمثل في اختزال دور الآباء والأمهات في كونهم مجرد شخصيات صاحبة سلطة مستبعدة من الحلول وآراؤها مهمشة فيما يتعلق بالتصدي للتحديات التي تواجه أطفالهم، مثل إساءة معاملة الأطفال على شبكة الإنترنت أو خارجها، بدلاً من النظر إليهم كمربين ومقدمي رعاية.

14- وشارك الخبراء أمثلة للجهود المبذولة في سبيل تعزيز المساواة في الأسرة باتباع نهج ينطبق على جميع مراحل الحياة ويشمل التحويلات النقدية لتعزيز الالتحاق بالمدارس وتوفير الخدمات الصحية؛ وبرامج لتعزيز مشاركة الفتيات في صنع القرارات التي تمس أُسرهن المعيشية؛ ودعم الأشكال المتنوعة من الأسر، مثل الأسر التي تعولها امرأة وحيدة والأسر التي يعولها أطفال، ومبادرات التمكين الاقتصادي للمرأة، مثل التدريب والمِنح والدعم في مجال ريادة الأعمال؛ ومنتديات المناصرة التي يقودها الأطفال والحوارات بين الأجيال؛ وتمكين المرأة من اتخاذ قرارات مستقلة فيما يتعلق بتنظيم الأسرة.

15- ومن خلال المداخلات الواردة من الحضور، أكدت جميع الدول مجدداً على الدور الحاسم الذي تؤديه الأسر في استفادة أفرادها من إمكاناتهم كاملة وضرورة ضمان حقوق الإنسان الواجبة لهم. وسلطت دول عديدة الضوء على الأسرة باعتبارها عنصراً أساسياً طبيعياً في القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومن ثم، على حقها في الحصول على الحماية والمساعدة. وأشارت الدول في هذا السياق إلى أهمية احترام التنوع الثقافي والديني والاجتماعي. وأكدت دول عدة أن من الضروري الاعتراف بتنوع الوحدة الأسرية خارج نطاق الأسرة التقليدية أو الأسرة النواة المتعارف عليها. وسلطت دول عدة الضوء على المرأة باعتبارها عنصرا فاعلا رئيسيا في التنمية المستدامة، وضرورة اتباع نُهُج أُسرية المنحى تعزز المساواة بين الجنسين، وأهمية ضمان قدرة المرأة على ممارسة حقوقها ومشاركتها في عمليات صنع القرار.

16- وشددت دول عدة على أهمية الأسرة بالنسبة للأطفال. وأشارت إلى أن الأسرة ضرورية لنماء الأطفال وحمايتهم. وشددت في الوقت نفسه على أهمية حماية الأطفال من الاعتداء (الجنسي) داخل الأسرة من خلال التثقيف الجنسي الشامل، مثلاً، كأداة لحماية الأطفال من هذا العنف.

17- وسلطت الدول الضوء على أمثلة وطنية للقوانين والممارسات والسياسات التي تضمن حقوق المرأة داخل الأسرة في سياق التمكين الاقتصادي، وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والمشاركة، وظروف العمل. وبالإضافة إلى ذلك، ذُكر تحدي القوالب النمطية الجنسانية والأعراف الاجتماعية السلبية داخل الأسرة من بين الممارسات الجيدة في هذا المجال.

18- وأكد العديد من المتكلمين من الحضور مجدداً أن الأسرة هي الوحدة الطبيعية والأساسية في المجتمع وأن الدول ملزمة بحماية حقوق جميع أفراد الأسرة. وأشار العديد من المتكلمين إلى أن ذلك يشمل الاعتراف بالترتيبات الأسرية المتنوعة، والأسر البيولوجية والأسر التي يختارها الأفراد، والأسر التي يعولها والدان من نفس الجنس، ونظم الرعاية البديلة الممتدة وتلك التي تنتمي إلى مجتمعات السكان الأصليين. وأشار متكلمون آخرون إلى أن الزيجات القوية والمستقرة والقانونية توفر أساساً للدعم العاطفي والاجتماعي والاقتصادي اللازم لمساعدة المستضعفين من أفراد الأسرة.

19- وذكر المتكلمون أنه يجب تمكين الأطفال داخل الأسرة من التأثير على القرارات المتعلقة بالمسائل التي تمسهم، بما فيها القرارات المتعلقة بالحصول على المعلومات وبالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

20- وأشار المتكلمون إلى أن القوالب النمطية الجنسانية الضارة والأعراف الاجتماعية الضارة قد تؤدي إلى عدم المساواة داخل الأسرة، ولا سيما في أوقات الأزمات. وأفاد العديد من المتكلمين بأن الدول ملزمة بالقضاء على التمييز ضد النساء والفتيات والأشخاص غير المتقيدين بالتنميطات الجنسانية داخل الأسرة وخارجها، وأنه يجب على الدول تفكيك الهياكل التمييزية القانونية والاجتماعية من خلال إصلاحات وسياسات شاملة للجميع تراعي المنظور الجنساني.

21- وأكد الخبراء مجدداً، في ملاحظاتهم الختامية، أن الأسرة راسخة في القانون الدولي لحقوق الإنسان وأعربوا عن قلقهم إزاء استهداف الأسر وتدميرها في أوقات النزاع. وأكدوا مجدداً أن الأطفال أصحاب حقوق لا ينبغي إغفالهم.

22- وذكَّر الخبراء بأهمية إصلاح القوانين وتغيير الأعراف والمواقف والعقليات الاجتماعية والجنسانية في آن واحد معاً. وأفاد أحد الخبراء بأن على الرغم من التقدم الذي أُحرز في إصلاح قوانين الأسرة، فإن ثمة أمثلة على حدوث تراجع خطير في هذا المضمار؛ ومن ثم، فمن الأهمية بمكان أن نظل يقظين حيال أي تراجع فيما يتصل بحقوق النساء والفتيات في السياق الأسري. وأعرب خبير آخر عن قلقه إزاء التراجع الذي شهدته حقوق الفتيات، بما في ذلك حمايتهن من العنف في الفضاءات الرقمية.

23- وشدد الخبراء على مسؤولية الدول عن تهيئة بيئات مؤاتية وسليمة وعادلة وقائمة على الحقوق للأسر. وذكر أحد الخبراء أن الاستثمار في الأسرة هو استثمار في المستقبل وأن على الدول التزام قانوني بحماية واحترام حقوق الإنسان لجميع أفراد الأسرة بما يشمل اتخاذ إجراءات للقضاء على جميع أشكال العنف والاستغلال والإهمال داخل الأسرة.

رابعاً- الجلسة الثانية: تعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع، بما يشمل النماء والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وضمان التمتع بالحقوق الثقافية

24- كان هناك توافق في الآراء على أن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان ولا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. وأشار الخبراء إلى أهمية التعليم، بدءاً من التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة إلى التعلم مدى الحياة، وتبادلوا تجارب البلدان لعرض مزيج من السياسات التي تهدف إلى ضمان التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الجامع للأشخاص ذوي الإعاقة، والتعلم مدى الحياة، بما في ذلك لكبار السن.

25- وشدد العديد من الخبراء على أهمية التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والدور الذي تؤديه الأسرة خصوصاً في تنشئة الطفل. ذلك أن السنوات الأولى من الحياة تمثل فرصة حاسمة لإحداث تغيير إيجابي في حياة الأطفال لأنها توفر أساساً يمكن الجميع من اغتنام فرص التعلم مدى الحياة. وأُشير إلى أن العوامل التي تؤثر تأثيراً قوياً في تشكيل تجربة نمو الطفل ونمائه تتمثل في الثقافة، والمعتقدات، ومدى تلبية احتياجاته، ومعاملته معاملة لائقة، وأدائه دوراً فعالاً في الأسرة والمجتمع.

26- وبالإضافة إلى كون التعليم حقاً من حقوق الإنسان، أشار الخبراء إلى أن التعليم هو أيضاً أداة قوية لبناء مجتمع أكثر مساواة واستدامة وشمولاً للجميع. وشدد أحد الخبراء على ضرورة ألا يقتصر التثقيف بحقوق الإنسان على التعليم المدرسي ووجوب إدماجه في بيئات الحياة اليومية للأطفال، أي في

الأسرة والمدرسة والمجتمع المحلي وعلى شبكة الإنترنت. وأُشير إلى أن الأسر يمكن أن تؤدي دوراً حاسماً في توجيه الأطفال في ممارسة حقوقهم، مع احترام آراء الأطفال وعدم التمييز أو ممارسة العنف ضدهم.

27- وشدد عدد من الخبراء على أهمية الاعتراف بالأطفال كأصحاب حقوق وعناصر فاعلة لتعزيز حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، شارك أحد الخبراء مبادرات تهدف إلى دمج المهارات الحياتية المتمثلة في التفكير النقدي واتخاذ القرارات في أساليب التنشئة في مرحلة الطفولة المبكرة. وشارك خبير آخر تجاربه التي تثبت أهمية الاعتراف بالأطفال كمشاركين نشطين وعناصر فاعلة في تعلمهم وفي التعاون بين الآباء والأمهات والمربين في تعليمهم، وهو اعتراف يقوم على الثقة المتبادلة والحوار والمسؤولية المشتركة عن رفاه الطفل.

28- وسلط أحد الخبراء الضوء على تأثير التعليم سلباً على أطفال السكان الأصليين الذين أُودعوا قسراً في مدارس داخلية وفصلوا عن أسرهم وتعرضوا للعنف والإساءة، بما في ذلك الإساءة الثقافية والروحية. وشدد على أهمية ما يلي: الاعتراف بالمفهوم الفريد للوحدات الأسرية المنتمية للشعوب الأصلية؛ والتعويض عن الانتهاكات المرتكبة في الماضي؛ واحترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة بالشعوب الأصلية.

29- وناقش عدد من الخبراء أثر الأدوات الرقمية في التعليم ومخاطرها. وذُكرت أمثلة للاستخدام الإيجابي للمنصات الرقمية في تسير الوصول إلى الموارد التعليمية والثقافية، مثل روضة الأطفال الافتراضية، ومنصة رقمية عن الثقافة للأطفال، ومكتبة رقمية. ومن ناحية أخرى، أشار أحد الخبراء إلى خطر تركيز التقنيات الرقمية في كثير من الأحيان على جذب انتباه المستخدمين أكثر من تركيزها على تعزيز العلاقات الإنسانية، مثل العلاقات الأسرية، وعدم ملاءمتها للأطفال من الناحيتين العمرية والثقافية. واقتُرحت زيادة إشراك الأسر وتمكينهما فيما يتصل بالتكنولوجيات، مع الإشارة إلى ضرورة أن يركز استخدام التكنولوجيات في التعليم تركيزاً أكبر على الأهداف المشتركة والعامة بدلاً من الأهداف الفردية والتجارية.

30- وناقش الخبراء أيضاً أهمية تشجيع التعلّم مدى الحياة، ولا سيما في عالمنا الحالي الذي يشهد تغيرات سريعة وتحولات في طريقة عيش الأفراد وعملهم. وشارك الخبراء مبادرات ترمي إلى القضاء على أمية كبار السن، وإزالة الحدود العمرية للقبول في الجامعات، ودعم تثقيف الآباء والأمهات الذين يبقون في المنزل بالإجازات الوالدية المطولة قبل العودة إلى عملهم.

31- ومن خلال المداخلات الواردة من الحضور، أعادت دول عديدة التأكيد على أن الحق في التعليم هو أحد الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الصكوك الدولية. وشاركت دول عدة آراءها بشأن أهمية اتباع نهج دورة حياة في مجال التعليم، بما في ذلك من خلال التعليم الشامل، وإدراج المهارات الحياتية، والتثقيف بشأن الانتقال إلى مرحلة الأبوة والأمومة.

32- وأكد عدد من المتكلمين أن إعمال الحق في التعليم يواجه ضغوطاً لأسباب منها النقص الحالي في تمويل التعليم العام ونظم رعاية الأطفال. وأشاروا أيضاً إلى المساعدة التي قدمت للأسر لإعانتها على الاضطلاع بدورها فيما يتصل بالتعليم، بما في ذلك من خلال المساعدة الاجتماعية للأسر التي تعيل أطفالاً ذوي الإعاقة بهدف تلبية الاحتياجات التعليمية لأولئك الأطفال.

33- وكررت الدول التأكيد على الدور الذي تؤديه الأسر في تنشئة الأطفال، بمن فيهم المراهقون. وأشارت دول عدة إلى أهمية التعليم في مجالات منها الحفاظ على التراث الثقافي وتهيئة بيئة آمنة حاضنة.

34- وأُشير إلى أن الأطفال والمراهقين هم أصحاب حقوق كاملة وينبغي أن يمارسوا حقوقهم بطريقة تتوافق مع تطور قدراتهم، وأن التعليم يضمن مشاركة الفتيان والفتيات مشاركة فاعلة وهامة في التخطيط لحياتهم وبناء هويتهم وبيئتهم. وشدد عدد من المتكلمين على أهمية التثقيف الجنسي الشامل لأنه يتيح

للشباب اكتساب المعارف والمهارات التي تمكنهم من تكوين علاقات صحية، واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن صحتهم، بما في ذلك صحتهم وحقوقهم الجنسية والإنجابية، ولأنه يساهم في رفاههم.

35- وأعاد بعضهم التأكيد على الحقوق الثقافية والتعليم كعنصرين مترابطين يعزز أحدهما الآخر لأن نقل القيم الأخلاقية والثقافية يرتبط بمصالح الطفل الفضلى. واقترحوا أن تنشئ الدول منصات تتيح المشاركة في سياسات التعليم وأن تدعم المدارس في توفير تعليم يهدف إلى الحفاظ على الهويات الثقافية واللغوية والدينية للأقليات وتعزيزها. وذُكر مثال للقوانين التي وضعت لتمكين مجتمعات السكان الأصليين من الحصول على التعليم بما يتوافق مع احتياجاتها ومعارفها. وأشار آخرون إلى استخدام التفسيرات الثقافية والدينية لتبرير الممارسات الضارة، مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري، التي تؤثر تأثيراً غير متناسب على تعليم الفتيات.

36- وشاركت بعض الدول أمثلة على استثمارها في التكنولوجيا الرقمية، وتوفير موارد أسرية يسهل على الآباء والأمهات استخدامها، وأدوات تفسيرية تعزز نماء الأطفال.

37- وأكد الخبراء مجدداً، في ملاحظاتهم الختامية، أهمية الحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والمساواة وعدم التمييز، وتوفير الدعم اللازم للأسر في سياق التعليم من خلال الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع.

38- وأشار الخبراء إلى أهمية دعم الآباء والأمهات في استخدام التكنولوجيا الرقمية لحماية حقوق الطفل وتعزيزها. واعترفوا بأن بعض التكنولوجيات قد تكون ضارة أكثر من كونها مفيدة في السياقات التعليمية، مع أن استخدام التكنولوجيات الرقمية قد يكون مفيداً في مجال التعليم.

39- وأكد أحد الخبراء مجدداً أهمية الحقوق الثقافية لأطفال الشعوب الأصلية. وأكد آخرون على أهمية حرية اختيار الطفل في مجال التعليم.

خامساً- الجلسة الثالثة: تمكين الآباء والأمهات ومقدمي الرعاية من الحصول على فرص العمل والعمل اللائق وحماية حقوق المحتاجين إلى الرعاية والدعم

40- شدد جميع الخبراء على أهمية نظم الرعاية والدعم التي تعزز حقوق من يقدمون الرعاية والدعم أو من يحتاجون إليهما. وأشاروا أيضاً إلى أن أعمال الرعاية والدعم أساسية لسير جميع المجتمعات والاقتصادات ولكنها لا تزال غير مقدرة حق تقديرها وغير ممولة تمويلاً كافياً. وأُشير أيضاً إلى أن الحياة الأسرية والعمل والحماية الاجتماعية تتعرض لضغوط شديدة.

41- وأشار جميع الخبراء إلى أن مسؤوليات الرعاية والدعم غالباً ما تقع على عاتق المرأة. ويحد هذا التوزيع غير المتكافئ لأعمال الرعاية والدعم غير المدفوعة الأجر من فرص النساء والفتيات في المشاركة في العمل اللائق المدفوع الأجر والتعليم والحياة العامة، ويقوض استقلالهن الصحي والاقتصادي. وجرى التأكيد على أن العديد من العاملين في مجال الرعاية والدعم، ولا سيما المهاجرون والعاملون في مجال الصحة والرعاية المنزلية والمجتمعية والعاملون في قطاع الاقتصاد غير الرسمي، لا يُعترف بهم كعمال.

42- وشُدد على ضرورة تحسين مشاركة الرجال والفتيان في أعمال الرعاية والدعم. ذلك أن رغبة الرجال في المساهمة بشكل أكبر في أعمال الرعاية والدعم في المنزل تقيدها المعايير الجنسانية الصارمة التي تديم الأدوار المسندة إلى الجنسين داخل الأسرة وعدم وجود إجازات مدفوعة الأجر للآباء الجدد. وفي الوقت نفسه، تؤدي مشاركة الرجال في تقديم الرعاية إلى تحسين علاقاتهم مع شريكاتهم وزوجاتهم، والحد

من العنف ضد النساء والأطفال، وتحسين صحة الأطفال ورفاههم عموماً، وتحسين جودة حياة الرجال. واتفق جميع الخبراء على أهمية ضمان المساواة بين الجنسين في نظم الرعاية والدعم.

43- وأكد الخبراء أن نظام الرعاية والدعم يجب أن يدعم حقوق المحتاجين إلى الرعاية والدعم، وكرامتهم واستقلالهم وإدماجهم. فهناك العديد من الأشخاص، من بينهم أطفال ومراهقون وكبار سن وأشخاص ذوو إعاقة وغيرهم، الذين يحتاجون إلى الرعاية والدعم في سياق الأنشطة الحيوية اليومية. وأشير إلى أنه غالباً ما يُنظر إلى الأشخاص ذوي الإعاقة كمتلقين للرعاية فقط، غير أن العديد منهم يقدمون الرعاية أيضاً للأطفال أو الأقارب المرضى أو الأكبر سناً. وأُشير إلى أن توفير الدعم القائم على الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة يمكِّنهم من ممارسة حقوقهم والعيش باستقلالية والمساهمة في مجتمعاتهم، بما في ذلك كآباء وأمهات.

44- وأكد الخبراء على أهمية دور الدول في إحداث تحول في نظم الرعاية والدعم من خلال توفير العمل اللائق والحماية الاجتماعية والخدمات العامة، ووضع لوائح تنظم تلك المجالات. وأكد العديد من الخبراء على ضرورة أن تنظم الدول معايير العمل بما يضمن ظروف عمل لائقة تيسّر الاضطلاع بأعمال الرعاية والدعم غير المدفوعة الأجر وتُعيد توزيعها. وأشير إلى أن ظروف العمل التي لا تتيح الموازنة بين الحياة والعمل، كتلك التي تفتقر إلى ترتيبات عمل مرنة وإجازات أمومة وخدمات رعاية أطفال، تقوض إمكانية اتخاذ قرارات تكوين أسرة وإنجاب أطفال. وفي هذا الصدد، شدد خبير آخر على ضرورة أن تضمن الدول تمتع جميع العاملين في مجال الرعاية والدعم بالعمل اللائق، بسبل منها احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل الواردة في اتفاقيات منظمة العمل الدولية.

45- وأوضح الخبراء أيضاً السبل التي يمكن بها للاستثمار في الحماية الاجتماعية أن يعالج أوجه عدم المساواة في الرعاية والدعم. فعلى سبيل المثال، يمكن لضمان حماية الأمومة وإجازة الرعاية، بما في ذلك إجازة الأمومة وإجازة الأبوة والإجازة الوالدية وإجازة الرعاية الطويلة الأجل، أن يعالج التوزيع غير المتكافئ لأعمال الرعاية والدعم من خلال تحدي الأعراف الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، فإن إذكاء الوعي بقيمة أعمال الرعاية يمكن أن يكافح التقليل من شأنها؛ ومن المهم الاعتراف بضرورة أن تعترف نظم الحماية الاجتماعية أيضاً بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر. وشُدد على أهمية دور الدول في توفير الخدمات العامة الشاملة والجامعة، بما في ذلك من خلال إنهاء الإيداع في مؤسسات الرعاية، وتطوير الخدمات المجتمعية والحماية الاجتماعية التي تشمل الأجهزة المُعينة، وتكييف المساكن بما يلائم احتياجات المستفيدين من الرعاية، وتيسير الوصول إلى وسائل النقل.

46- وشارك الخبراء أمثلة للسياسات الوطنية الناجحة فيما يخص بعض المسائل المحددة، وهي سياسات تتنوع من ترتيبات العمل المرنة، وتدابير الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع التي تراعي التكاليف الإضافية المتعلقة بالإعاقة، وتمويل الرعاية المؤقتة لأفراد أسر الأشخاص ذوي الإعاقة، والتعليم المجتمعي الجامع، ونماذج التعليم المرنة التي تضمن للأشخاص الذين لديهم مسؤوليات رعاية إمكانية مواصلة تعليمهم، وبناء قدرات الرجال والفتيان في مجال الرعاية والدعم، ودعم من يعتنون بالبيئة، مثل المياه، من أفراد وجماعات.

47- وأكدت دول عدة مجدداً أن مسؤوليات الرعاية والدعم غالباً ما تقع على عاتق المرأة. وشُدد على أن أفراد الأسرة يتحملون، جنباً إلى جنب مع الدول، مسؤولية مشتركة عن تحقيق التوزيع العادل لمهام الرعاية والدعم، ومن ثم، عن تعزيز المساواة بين الجنسين. وشددت بعض الدول على أهمية فهم مصطلح الأسرة فهماً واسعاً ومتنوعاً وتعددياً يشمل الأسر المعيشية وحيدة الوالد.

48- وأكدت دول عدة أهمية التمكين الاقتصادي في هذا الصدد، مشددة على ضرورة تحقيق التوازن بين العمل والحياة الأسرية. وشملت الحلول المقترحة ترتيبات العمل المرنة، مثل العمل بدوام جزئي أو عن بُعد، لتمكين العاملين الذين يتحملون مسؤوليات رعاية ودعم من تحقيق التوازن بين حياتهم وعملهم، وبرامج بناء القدرات لمساعدة الأمهات الشابات على الحفاظ على عملهن المدفوع الأجر والحصول على فرص عمل من هذا القبيل. وكررت دول عدة تأكيد أهمية توفير فرص العمل اللائق، بما في ذلك للأمهات والآباء والشباب لتعزيز المساواة بين الجنسين وتقديم الدعم للأسر.

49- وذكرت الدول أمثلة مختلفة للدعم الذي تقدمه للأسر، بما في ذلك من خلال تدابير الحماية الاجتماعية. وأشارت دول عدة إلى الإجازة الوالدية، بما في ذلك إجازة الحمل وإجازة الأمومة وإجازة الأبوة. وشاركت أيضاً السبل التي يمكن بها استخدام الحماية الاجتماعية الاستراتيجية كأداة لإعادة توزيع المسؤولية عن الرعاية والدعم بين الدول والأسر والشركات. وشملت الأمثلة الأخرى خدمات الرعاية النهارية الميسورة التكلفة، وتوفير إعانة شهرية للأمهات حديثات الولادة في فترة السنة والنصف الأولى التالية للولادة.

50- وأشار المتكلمون إلى أن تكريس النساء أنفسهن لأعمال الرعاية والدعم غير المدفوعة الأجر يؤدي إلى استبعادهن من سوق العمل ومن الحصول على دخل ومعاش تقاعدي لائق. ودعوا الدول إلى سن أحكام تكفل المساواة بين الجنسين في مكان العمل بسبل منها تقليص الفجوة في الأجور بين الجنسين، وتشجيع اشتراك الوالدين في المسؤولية، والاعتراف بالعمل المنزلي وأعمال الرعاية والدعم غير المدفوعة الأجر وإضفاء طابع رسمي عليها. ودعوا أيضاً إلى الاستثمار في خدمات الرعاية وهياكلها الأساسية وإلى توفير ظروف عمل لائقة للعاملين في قطاعات الرعاية، بمن فهيم المساعدون الشخصيون للأشخاص ذوي الإعاقة.

51- واعترض المتكلمون على فكرة أن الأشخاص ذوي الإعاقة ما هم إلا متلقين للرعاية، وشددوا على ضرورة توفير الدعم المجتمعي لهؤلاء الأشخاص ودعم أسرهم.

52- وأكد الخبراء مجدداً، في ملاحظاتهم الختامية، أهمية الاستثمار في نظم الرعاية والدعم لأن ذلك من شأنه أن يوفر فرص العمل اللائق، ويتيح للنساء الحصول على عمل، ويزيد من رفاه عامة الناس. ويمكن للاستثمار في الرعاية أن يسهم في سد الفجوات الكبيرة في خدمات وسياسات الرعاية.

53- ورداً على سؤال من الحضور عن سبب استمرار مشاركة الرجل المحدودة في الأسرة، قال أحد الخبراء إن ذلك يعزى إلى حد كبير إلى الأعراف الاجتماعية التي شكلت هوية الرجل كمعيل والتي اعتنقتها الأسر وأرباب العمل والدول. غير أنه أشار في الوقت نفسه إلى أنه يبدو أن هناك تحركاً نحو التخفيف من حدة هذا الضغط، وشدد على أن الاستثمار في أدوار الرجال داخل الأسرة كفيل بكسر حلقات العنف وتعزيز المساواة بين الجنسين، داخل المنزل وخارجه على حد سواء.

سادساً- الجلسة الرابعة: إنهاء الفقر والقضاء على الجوع، وكفالة أن يعيش جميع الناس من جميع الأعمار أصحّاء والمساعدة على ما فيه خيرهم

54- ذكَّر الخبراء بالدور الرئيسي الذي تؤديه الأسرة في المجتمع وفي الحد من الفقر وفي تعزيز رفاه الجميع. وشدد عدد من الخبراء على أهمية منع تفكك الأسر. وناقشوا تلك المسائل من وجهة نظر الأطفال والأشخاص المصابين بأمراض والمهاجرين واللاجئين والأشخاص ذوي الإعاقة. وناقش بعض الخبراء هذه المسألة من المنظور السياساتي والحاجة إلى اتباع نهج أُسري المنحى عند وضع تلك السياسات.

55- وشُدد على أن القضاء على الفقر هو الهدف الأساسي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، إلى جانب مسألة الكرامة وعدم ترك أحد خلف الركب. وأكد خبير آخر أن فقر الأطفال ظاهرة عالمية لا تطال البلدان النامية فحسب، بل البلدان المتقدمة أيضاً. وأُشير أيضاً إلى أن الفقر متعدد الأبعاد وأن فقر الأطفال يحبس الأطفال في دوامة الفقر المتوارث بين الأجيال. وأطفال الأسر المعيشية التي تعيلها إناث أكثر عرضة بنسبة 50 في المائة للعيش في فقر متعدد الأبعاد بسبب تأنيث الفقر، ويعزى ذلك لأسباب منها أن القوالب النمطية الجنسانية قد تمنع المرأة من المشاركة الفعالة في الاقتصاد.

56- وشارك الخبراء أمثلة للسياسات والبرامج التي تدعم الأسر التي تعيش في فقر. ومن تلك الأمثلة، وضع مجموعة من السياسات المصممة خصيصاً للحد من فقر الأسر المعيشية على وجه التحديد، من خلال تيسير الحصول على العمل وسبل كسب العيش والتعليم والرعاية الصحية وتوفير بيئة صحية. وسُلط الضوء على فعالية التعاون بين القطاعين العام والخاص والتعاون التقني الدولي فيما بين بلدان الجنوب. وفيما يتعلق بالحد من فقر الأطفال، تتمثل الأدوات السياساتية الرئيسية في نظم الحماية والرعاية الاجتماعية الشاملة للجميع، وضمان حصول الجميع على الخدمات الأساسية، مثل النماء والتعليم والرعاية الصحية والسكن في مرحلة الطفولة المبكرة، والعمل اللائق للوالدين.

57- وشدد الخبراء على أهمية وحدة الأسرة والبيئة الأسرية. وذكر أحد الخبراء أن الوصم والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية وتكاليف العلاج النفسي تؤدي إلى تفكك أسر لأشخاص المصابين بالجذام (داء هانسن) وأسرهم وإلى انهيار علاقاتهم الأسرية نظراً لعدم وجود سياسات رعاية ودعم. وفي هذا الصدد، سلط الخبير الضوء على أهمية إلغاء القوانين التمييزية القائمة ضد الأشخاص المصابين بالجذام وأسرهم وتعويضهم عن انتهاك حقوق الإنسان الواجبة لهم على مر التاريخ، بما في ذلك إيداعهم قسراً في مؤسسات الرعاية وفصلهم عن أسرهم. وشدد خبير آخر على أهمية تهيئة بيئة أسرية أو بيئة شبيهة بالأسرة للأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم في البلدان المضيفة دعماً لتمكينهم ولإدماجهم. وفي هذا الصدد، أُعرب عن القلق بشأن الاتجاه نحو وضع سياسات هجرة تقييدية وعسكرة مراقبة الحدود والحد من الوصول إلى طالبي اللجوء أو تجريمهم. وشُدد على أن تغيير النهج والمواقف والروايات أمر ضروري لإعادة تشكيل سياسات الهجرة من أجل هجرة آمنة ونظامية تحترم حياة كل إنسان وحقوق الإنسان الواجبة لكل شخص.

58- ونوقشت أهمية العيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارها عنصراً أساسياً في إنهاء إيداعهم في مؤسسات الرعاية وتحسين رفاههم ورفاه أسرهم. ذلك أن العيش المستقل يتيح للأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية الاختيار والتحكم في حياتهم ويحول دون إنهاك مقدمي الرعاية الأسرية. ومن الأدوات الرئيسية المقترحة في هذا الصدد، المساعدة الشخصية التي يقوده المستفيد منها. وشُدد على ضرورة توفير التمويل لهذه الخدمات وفقاً لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة بما يمكنهم من إدارة تلك الخدمات من حيث من يقدمها وكيف ومتى وأين وبأي أسلوب تُقدَّم. وأشير إلى أن المساعدة الشخصية يمكن أن تعود بالنفع ليس على البالغين ذوي الإعاقة فحسب ولكن على الأطفال ذوي الإعاقة أيضاً. واحتج أحد الخبراء بأن المساعدة الشخصية للأطفال لن تحل محل رعاية الوالدين، ولكنها ستكون مكملة للدعم عند الحاجة إليها، حتى يتمكن الوالدان من العمل أو رعاية أطفالهم الآخرين أو الحصول على فترة راحة.

59- وفي معرض التذكير بأن القانون الدولي لحقوق الإنسان يعترف بأن الأسرة هي الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة، جرى التأكيد على أن تفسير معاهدات حقوق الإنسان وأطر السياسات الدولية للتنمية المستدامة لا تتناول بشكل كاف دور الأسرة في الحد من الفقر وفي تحقيق التنمية المستدامة. واقتُرح إجراء دراسة أوفى لتدابير الدولية والوطنية المتعلقة بالأسرة.

60- وكررت معظم الدول التأكيد على الدور الهام الذي تؤديه الأسرة كوحدة اجتماعية في التواصل بين الأجيال، وأقرت بأن وضع الأسرة الاقتصادي يؤثر على تغذية أفرادها، ولا سيما الأطفال، وتعليمهم

وصحتهم وفرصهم وقدراتهم في المستقبل. وقد أضحت الوظائف التي تقوم على العمل من المنزل أو المسكن تؤدي دوراً حاسماً في الاقتصادات، وثمة حاجة إلى توفير البنية التحتية اللازمة للعاملين في مثل هذه الظروف.

61- وتؤدي السياسات المراعية للمنظور الجنساني وذات المنحى الأُسري دوراً أساسياً في ضمان توزيع أعمال الرعاية والدعم توزيعاً عادلاً، والحصول على فرص العمل والتعليم، وتمتع الجميع بحقوق الإنسان عموماً. وذُكرت أمثلة للرعاية النهارية الشاملة، وسياسات الإجازة الوالدية لجميع الآباء والأمهات، والتشريعات التي تنص على المساواة في الأجور. وعلاوة على ذلك، أكدت دول عدة أن ضمان حصول الجميع على الخدمات الصحية، بسبل منها توفير التغطية الصحية الشاملة، التي تشمل الصحة الجنسية والإنجابية، وبرامج التطعيم، أمر لا غنى عنه لبناء مجتمعات شاملة للجميع.

62- وشاركت الدول أمثلة مختلفة للسياسات والبرامج التي تهدف إلى دعم الأسر التي تعيش في فقر، مثل الوجبات المدرسية المجانية وتوفير وجبات مغذية للأطفال والتوعية بعادات الأكل الصحية، والتمكين الاقتصادي، وبرامج المساعدة في مجال الإسكان، وبرامج المساعدة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والأسر التي تعيش في فقر، والمساعدة المالية للأسر التي تعيش في المناطق الريفية.

63- وشدّد المتكلمون على ضرورة أن تكون الأسرة مكاناً تُحترم فيه حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وأُشير إلى أن الأسر تصبح عناصر تغيير عندما تُدعم بالمعارف والموارد وبالحماية الاجتماعية الشاملة. وشُدد على أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأسر وحمايتها.

64- وقال العديد من المتكلمين إن من المهم دعم الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية بما يكفل مساعدة الناس على اتخاذ خيارات مستنيرة بشأن صحتهم الإنجابية. ويشمل ذلك تثقيف الشباب تثقيفاً صحياً مناسباً لسنهم بالعلاقات وبما يلزمهم من مهارات، وضمان حصول جميع أفراد الأسرة، بمن فيهم النساء والفتيات، على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وأُشير إلى أن ذلك يمكن أن يؤدي، فيما يخص الفتيات تحديداً، إلى ضمان تساويهن مع غيرهن في الحصول على التعليم وإلى توزيع أعمال الرعاية والدعم توزيعاً عادلاً.

65- وعلاوة على ذلك، أُشير إلى أن انتشار قوانين الأسرة المجحفة لا يؤثر على النساء والفتيات فحسب، وإنما على اقتصاديات الأسر المعيشية أيضاً. وأُشير إلى أن القوانين التي تميز ضد النساء والفتيات قد تحبس النساء في حالات الفقر وتؤدي إلى استغلالهن وإساءة معاملتهن من جانب الأقارب والعُشراء وأرباب العمل والمجتمع عموماً. وفي هذا الصدد، حُثت الدول على اتخاذ إجراءات بشأن القوانين التمييزية ضد النساء والفتيات.

66- وأشار العديد من المتكلمين إلى أهمية مراعاة حقوق الأفراد وأسرهم على أساس ميولهم الجنسانية وخصائصهم الجنسية، لأن الأسر المتنوعة التي تخالف المألوف تقليدياً يمكن أن تُستبعد في كثير من الأحيان. ذلك أن الأسر التي تخالف المألوف تقليدياً يمكن أن تُستبعد في كثير الأحيان من مبادرات التخفيف من حدة الفقر بسبب عدم الاعتراف بها.

67- وأفاد الخبراء في بياناتهم الختامية بأن على الرغم من استخدام مفهوم الأسرة استخداماً واسع النطاق في الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، فإنه لا يوجد تعريف متفق عليه عالمياً للأسرة. وذكر أحد الخبراء أن هذا يعني أن تعريف الأسرة هو من اختصاص الدول ذات السيادة استناداً إلى تاريخها وثقافتها ودينها وعوامل أخرى، وأن الدول تتمتع بسلطة تقديرية في الاعتراف بتعريف أوسع نطاقاً للأسرة، بما في ذلك الأسر المثلية الجنس، أو في الاعتراف بالأشكال التقليدية للأسرة فقط. وذكر خبير

آخر مثالاً للأشكال المتنوعة للأسرة، مشيراً إلى الدور الذي تؤديه الأسر الممتدة، في سياق جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في رعاية العدد الكبير من الأيتام الذين يتسبب المرض في وجودهم.

68- وأشار الخبراء إلى ضرورة وجود إرادة سياسية لمعالجة مسألة الأسر التي تعيش في فقر، بالإضافة إلى سياسات تعالج ما تواجهه هذه الأسر من مشاكل فريدة متصلة بالفقرة ضماناً لعدم ترك أحد خلف الركب. وشُدد على أهمية تمكين المرأة في سياق مكافحة الفقر، بسبل منها توفير الائتمان البالغ الصغر لرائدات الأعمال. وأشير إلى أهمية جمع البيانات لتعزيز جهود الحد من الفقر.

69- وذكَّر أحد الخبراء بأن الجذام ليس مشكلة طبية فحسب، وإنما هو مشكلة اجتماعية وسياسية أيضاً. ولهذا السبب، شدد على أهمية إلغاء القوانين التي تحرم الأشخاص المصابين بالجذام من المواطنة الكاملة، وضمان مشاركة هؤلاء الأشخاص مشاركة كاملة في تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج التي تعالج الفقر، وتوفير إمكانية حصولهم على الرعاية الصحية والعلاج، وضمان إدماجهم في سوق العمل وحصولهم على التعليم، ودعم إدماجهم في نظم الرعاية والدعم. وعلاوة على ذلك، أُشير إلى ضرورة تعزيز التعاون والتضامن الدوليين في اتباع نهج متعددة الجوانب بما يضمن عدم ترك أحد خلف الركب.

70- وأخيراً، شُدد على أهمية الدفاع عن حق جميع الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم النساء ذوات الإعاقة والأشخاص الذين يقيمون علاقات حرة الهوية الجنسانية، في حرية تحديد خياراتهم الحياتية بأنفسهم. وأكد خبير أن الفقر هو الدافع الرئيسي لإيداع الأشخاص ذوي الإعاقة في مؤسسات الرعاية بما أنه ليس أمام الأشخاص ذوي الإعاقة خيار حقيقي للعيش في أي مكان آخر سوى مؤسسة الرعاية عندما لا يكون باستطاعتهم تحمل تكاليف منزل ميسور الوصول أو مساعدين شخصيين أو خدمات صحة وإعادة تأهيل. ودعا الخبير الدول إلى تخصيص موارد لتوفير مراكز عيش مستقل ومساعدين شخصيين للبالغين والأطفال ذوي الإعاقة، ودعم الأسر التي لديها أفراد من ذوي الإعاقة، بمن في ذلك الآباء والأمهات ذوو الإعاقة.

سابعاً- خاتمة

71- أكد رئيس فرع سيادة القانون والمساواة وعدم التمييز، في بيانه الختامي، أن هناك إجماعاً على ضرورة الاعتراف بدور الأسر ودعمها في إعمال حقوق الإنسان لجميع أفرادها بما يتوافق توافقاً تاماً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأن جذور الأسرة تتمثل في الحب والقبول والرعاية والدعم. ورحب العديد من الخبراء أيضاً بتنوع الأسر في العالم عبر الثقافات والسياقات والبلدان.

72- وشدد المشاركون في حلقة العمل على أهمية المساواة بين الجنسين في الأسرة، وأعربوا عن قلقهم إزاء القوانين والممارسات التمييزية القائمة وإزاء تراجع حقوق الإنسان الواجبة للنساء والفتيات، بما في ذلك في السياق الأسري. وفي هذا الصدد، أقر المتكلمون بأهمية إصلاح قوانين الأسرة وإنفاذها للنهوض بالمساواة والتوزيع المتساوي لمسؤوليات الرعاية والدعم، واحترام الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في الأسرة، واحترام حقوق الإنسان للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

73- وأشار الخبراء إلى أن مسؤولية الآباء والأمهات عن توجيه أطفالهم لا تتعارض مع ممارسة الأطفال لحقوقهم وحريتهم في التصرف، وأكد العديد منهم على ضرورة الاعتراف بجميع الأطفال كأصحاب حقوق واحترام حقهم في الاستماع إليهم. وينبغي للآباء والأمهات رعاية أطفالهم ومرافقتهم، وضمان المساواة بين الفتيان والفتيات، وتمكينهم من ممارسة حقوق الإنسان ممارسة تامة وفقاً لتطور قدراتهم وبما يحقق مصالحهم الفضلى. وناقش المتكلمون أيضاً أهمية احترام استقلالية الأشخاص ذوي الإعاقة

وقدرتهم على التصرف، وعيشهم المستقل داخل الأسرة وخارجها، وحقهم في عدم إيداعهم في مؤسسات رعاية. ولكل شخص الحق في الحياة الأُسرية من دون تمييز، بمن في ذلك المهاجرون الذين غالباً ما يواجهون الانفصال عن ذويهم لفترة طويلة.

74- وأشار العديد من المتكلمين إلى دور الأسرة الحاسم في توارث الهوية الثقافية، مذكرين في الوقت نفسه بوجوب عدم إساءة استخدام الثقافة والدين لتبرير التمييز. وأُشير إلى أنه ينبغي النهوض بالأسر والأديان كأشكال ومؤسسات للحرية وليس للسيطرة.

75- وأكد العديد من المتكلمين أن توفير العمل اللائق والضمان الاجتماعي للجميع، والاستثمار في اقتصاد الرعاية، وإعادة توزيع أعمال الرعاية والدعم غير المدفوعة الأجر، هي أمور أساسية لوقاية الأسر وأفرادها من الفقر ومن عدم المساواة بين الأجيال. وكان هناك إجماع واضح على ضرورة أن يكون الفضاء الأسري خالياً، وضرورة تمكين الأسر من منع العنف في الفضاء الأسري ودعمها في هذا المضمار، وأنه عندما يحدث العنف في الأسرة، وعلى الالتزام الواقع على الدول بحماية الناجين.

76- ومع أن حلقة العمل ركزت على دور الأسر، فإنه ينبغي الاعتراف بأن العديد من الأشخاص فقدوا أسرهم وأن العديد منهم ليس لديهم أسر أو منفصلون عن أسرهم. وتؤثر النزاعات والكوارث تأثيراً مدمراً على الأسر وأفرادها. ولضمان عدم ترك أحد خلف الركب وتحقيق خطة عام 2030، يجب اتباع نُهُج قائمة على حقوق الإنسان ومراعية للمنظور الجنساني ومتعددة الجوانب في دعم الأسر ومن لا أسر لهم في جميع السياقات.